ترجمات | قسم الدراسات الدينية | 03 يناير 2017

الدولة في مواجهة الطوائف

كريستوف جافرلو
ترجمة: منتصر حمادة

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017
All rights reserved © 2017

الدولة في مواجهة الطوائف[1]

كريستوف جافرلو

ترجمة: **منتصر حمادة**

[1] ترجمة تم نشرها في ملف بحثي بعنوان الطائفية بتاريخ 27 يوليوز 2016، تنسيق أنس الطريقي.

Cultures & Conflits
15-16 (automne-hiver 1994)
État et communautarisme
Christophe Jaffrelot
L'Etat face aux communautés.

يُحيل مفهوم «الطائفية» المتداول في أدبيات العلوم الإنسانية الأنغلوساكسونية على مجموعات ثقافية تتقاسم اللغة نفسها، والديانة نفسها و/ أو الملامح العرقية نفسها. ولكنّ تعريف الطوائف بهذه الصيغة انطلاقاً من المُميزات الثقافية يُسقطنا في قراءة ثقافيّة للظاهرة، كما هي مُسطرة عند التيار الجوهراني (الذي يُفيد أنّ الهويّات الجمعية تحيل مباشرة على معطيات ثقافية).

لا تتكون الطوائف هنا من كيانات عبر ـ تاريخية تورط أيّ جيش في العمل السياسي. الطائفية، كما توضح ذلك اللاحقة بالاسم [isme] هي إيديولوجية، أي هي تَشَكُّل معاصر واستراتيجي يبزغ بالضرورة من علاقة وتحولات الدولة. وتوضح جميع مقالات هذا الملف بطريقتها هذه الإشكالية، حتى مع تبني مقاربة تاريخية والسفر بعيداً في الزمن من أجل تحليل هذه الخاصيّة البنائية للطائفية.

ولكنّ القول إنّ الطائفيّة تبقى ظاهرة إيديولوجية معاصرة لا يحسم الأمر في موضوع التعريف النهائي للمفهوم، بقدر ما تتضح أكثر أهمية هذا السؤال المؤرق: كيف نُفرّق بين دلالات تلك اللاحقة مع لواحق من الطينة نفسها، من قبيل القوميّة والمحليّة، لكي نتوقف فقط عند هذين المفهومين؟ وتزداد قلاقل السؤال عندما نأخذ بعين الاعتبار أنّ هذه المفاهيم يتمّ توظيفها في الرهانات السياسية.

وهكذا نرى بعض الوطنيين الذين يزعمون أنّهم كذلك ينتقدون بشدة «الطوائف»، لأنّ أداء هذه الأخيرة ينسف وحدة الدولة، مقابل سعي طوائف للحصول على وضع أمّة بصيغة تشرعن تطلعاتها نحو الاستقلال.

طائفيّة، قوميّة، محليّة

حسب لويس ديمون «تتميز الطائفيّة عن القوميّة بالمكانة التي يحظى بها الدين»، والذي لا يتمّ تفريقه هنا عن فضاء عدائي. وتندرج هذه الأطروحة في الآفاق البحثية التي فتحها مارسيل موس، مفادها أنّ الأمّة لا يمكن أن تتطور إلا في سياق فرداني.

هذه المقاربة قابلة للنقاش من وجهة نظر النموذج الذي اقترحه لويس ديمون، والذي يقيم التعارض بين القومية الكونية والنزعة الفردانية، وهو النموذج المُجسّد في فرنسا، مع «القومية العرقية»، التي تناسب أكثر الحالة الألمانية، حيث الإحالة هنا على روابط ثقافية وحتى رابطة الدم أحياناً. والحالة هذه، كيف نُفرق بين «الطائفية» والقومية العرقية؟

أحد مفاتيح الإجابة قائم بلا أدنى شك في آليات إدماج الطائفة في الفضاء الاجتماعي والسياسي الشاسع. مفهوم «الطائفية» ينطبق بصفة تفضيلية على جماعات ثقافية لا تجسّد إلا مكوناً ضمن مكونات جماعات أخرى، في دولة متعددة الثقافة، حيث التعايش أحياناً في حالة اندماج متبادل بشكل يرون أنفسهم على أساس أنّهم تجمعات تابعة للدولة وليست بمثابة دولة.

عملية الإدماج النسبية هذه لا تحول دون أن تتطور الطائفية نحو شكل من القومية العرقية، والإفصاح عن نزعات انفصالية ـ كما هو الحال مع عدة نماذج تتطرق لها مقالات هذا الملف ـ بقدر ما يتعلق الأمر بقبول مثال نموذجي بـ «الطائفية»: المجموعة هنا تندرج في سياق إطار وطني حيث المرجعيات تستهدف التعالي على النزعات الثقافية باسم وحدة جامعة، ومن هنا الحديث عن القوميات اللبنانية، الموريسية [نسبة إلى جزر موريس]، الهندية، اليوغوسلافية... وغيرها، بشكل حصدوا فيه الإجماع على الوحدة في مواجهة أعداء الخارج، (وخاصة في حقبة النضال ضد الاستعمار)، والطوائف في هذا السياق، مطالبة بإثبات إضافتها الخاصة لهذه التشكلات، والتي تعتبر تركيباً وتجميعاً لهذه التشكلات التي غالباً ما تفصح عن ميولات عالمية. ومن هنا دلالات الحكمة الهندية الشهيرة التي يتمّ تداولها كثيراً في الدول متعددة الإثنية، ومفادها أنّ «الوحدة في الاختلاف».

إنّ الفرق بين «الطائفية» و«المحلية» مردّه تلك الخاصية المرتبطة بالطوائف باعتبارها تشكلات مُدمجة بشكل أو بآخر في فضاءات أوسع. فالمحلية تقوم غالباً على المطالبة بحق الاعتراف بخصوصية من طرف الدولة، بينما تعتبر الطوائف أنّ هذه المرحلة تحققت سلفاً، وأنّ الرهانات تهم تقديم الدولة تنازلات أخرى. وفي بعض الحالات تتمّ مأسسة الطوائف عبر النظام الليبرالي (حالة يوغوسلافيا سابقاً)، أو عبر الآليات التمثيلية في الاستحقاقات الانتخابية (حالة لبنان وجزر موريس). تكشف هذه المحاولة في التصنيف، وهي أيضاً محاولة في التوضيح المفاهيمي في مجال غالباً ما تكون فيه المفاهيم إشكالية، إلى أي حد تمتد الفوارق بين مفاهيم مجاورة. ويثبت هذا التمرين أنّه في جميع الحالات لا يمكن الخوض في هذه الإشكالات دون مواجهة [مفهوم] الدولة.

الاستراتيجيات «العرقية» المضادة للدولة:

تتميز الطائفية أساساً بزعمها إقامة تعارض بين علاقتها بالمواطنة مع ولاء آخر يبقى أكثر أولوية، بما يُهدد تشكل الفضاء العام لمجتمع سياسي تتعالى قيمه المُميزة عن الخصوصيات الثقافية. وفي هذه الحالة، إذا كانت بنيات الطوائف في قوى اجتماعية وسياسية يمكن أن تشكل تهديداً موجهاً للدولة، يمكن لهذه الأخيرة أن توظف هذه التهديدات لكي تقوي وتضبط الوضع. وهذا الرأي يكمل ما أشرنا إليه في الحالات السابقة، والسائد على ما يبدو، أي قيام الدولة بشقّ القوميات من أجل الحكم بشكل أفضل. يمكن مثلاً أن توظف تهديدات هوياتية من قبيل التطرف من أجل زعزعة خصم سياسي يُمثل الطائفة نفسها، ولكن بدرجة أكثر اعتدالاً. والمثال الشائع هنا يُحيلنا على حالة الدولة الهندية في علاقتها مع طائفة السيخ في إقليم البنجاب. هذا النموذج من التوظيف يُترجم إجمالاً ما يُشبه «طائفية» الدولة. وهذا التغيير قد يكون نسبياً في حالة الدولة

التي توجد فيها طوائف لم تمرّ بعدُ بمرحلة المأسسة، ونجده أيضاً لدى الدول التي تعلن عن نزعة كونية أو عَلمانية. وفي جميع الحالات يبقى توظيف استراتيجية «ورقة الطائفية» مقصداً مضاداً لمفهوم الدولة باعتبار الدولة تتعالى على انقسامات المجتمع.

البعد الدولي:

يتطلب تحليل العلاقات بين الدول والطوائف استحضار السياق الدولي. وتهمّ هذه المقاربة تأثير المُحدد الخارجي من منظور فوق وطني ودور الدول المجاورة (أو البعيدة) من المنظور الدولي الكلاسيكي.

فيما يتعلق بالجانب الأول، هناك اقتراحان اثنان يجب تقديمهما واختبارهما: فمن ناحية، التعامل مع الطوائف على أساس أنّها تشكل تهديداً كبيراً للدولة، وأنّها تحظى بدعم خارجي، ومن ناحية ثانية، يمكن للمُحدد الخارجي، في المقابل، دعم الدولة في جهودها للاستمرار، بما في ذلك الدعم المالي. فيما يتعلق بالجانب الثاني الخاص بالسياق الدولي، يبدو مهمّاً للغاية أن نأخذ بعين الاعتبار تصرف الدول المجاورة إن كانت تضم رعايا من الطائفة نفسها. ويمكن للدول المجاورة أن تغذي الحركات الانفصالية، سواء كانت تضم عناصر من الطائفة المعنية بالحراك أم لا.

وأخيراً، تأسّس فعالية حركة طائفية واستعراض قوتها، ترتبطان بأفق إعلانها الدولي عن هويتها وأهدافها، وبالتالي، أفق تدويل مشروعها الاحتجاجي.

المرجع الورقي للمقالة:

Cultures & Conflits Introduction n° 15-16 (1994) pp.3-6

المرجع الرقمي للمقالة:

Christophe Jaffrelot, « L'Etat face aux communautés », Cultures & Conflits [En ligne], 15-16 | automne-hiver 1994, mis en ligne le 15 mars 2006, consulté le 19 juin 2016. URL: http://conflits.revues.org/511

MominounWithoutBorders

Mominoun

@ Mominoun_sm

مؤمنون بلا حدود
Mominoun Without Borders
للدراسات والأبحاث www.mominoun.com

الرباط – أكدال. المملكة المغربية

ص ب : 10569

الهاتف : 54 99 77 537 212+

الفاكس : 27 88 77 537 212+

info@mominoun.com

www.mominoun.com

جميع الحقوق محفوظة © 2017

All rights reserved © 2017